

تونس ومسؤولية  
بورقيبة وبن عليخير الله خير الله  
إعلامي لبناني

جميلًا ويقدم تبرعات مثيرة للريبة. أسس زين العابدين بن علي للمرحلة الراهنة. لماذا؟ لسبب في غاية البساطة عائد إلى أنه الغي الحياة السياسية في تونس وبات يحكم البلد بالشراسة مع زوجته الثانية التي صارت تتدخل في كل شاردة وواردة، خصوصًا بعدما أنجبت له ذكرا. هل الحياة السياسية والإصلاحات الواجب القيام بها في تونس من السخف إلى درجة أن الكثير، في مرحلة معينة، كان مرتبطًا بإنجاب ليلي الطرابلسي مولودا ذكرا؟

حاول الباجي قائد السبسي إصلاح ما يمكن إصلاحه، لكن تقدمه في العمر لم يسمح له بذلك على الرغم من أنه امتلك كل النيات الطيبة. فوق ذلك، اضطر الباجي في أثناء توليه الرئاسة إلى الدخول في مساومات مع حركة النهضة، وذلك بغية تفادي صدامات لا تحمد عقباها في وقت يظل عالقا في ذهن كل تونسي ما شهدته ليبيا وما زالت تشهده من ماس ليس معروفا هل ستكون لها نهاية في يوم من الأيام. تحصد تونس ما زرعت منذ

إذنا عننا إلى الخلف قليلا، نجد أن الحبيب بورقيبة نفسه يتحمل مسؤولية ما وصلت إليه تونس في ضوء حصر المنافسة بين شخصين لا تاريخ سياسي لهما ولا تجربة من أي نوع في تحمل المسؤوليات ذات الطابع الرسمي. فمؤسس الجمهورية التونسية الحديثة سقط في السنوات العشر الأخيرة من عهده، وربما قبل ذلك، في أسر الرئاسة مدى الحياة. تدفع تونس حاليا ثمن سقوط بورقيبة في السنوات العشر الأخيرة من عهده...

المؤسف أن زين العابدين بن علي الذي قلب بورقيبة مع ضابطين آخرين هما الحبيب عمار وعبدالحاميد الشيخ، لم يتعلم شيئا من تجربة سلفه، علما أن السبب الذي تدفع به لإزاحته وأخذ مكانه في العام 1987، كان ضومر قدراته الجسدية والذهنية. تحدث زين العابدين في مرحلة معينة عن ضرورة تداول السلطة معدا ماأخذه على سلفه. لكنه لم يفعل شيئا من أجل إنشاء مؤسسات ديمقراطية غير مرتبطة بشخص معين. على العكس من ذلك، أصبح أسير سيدة القصر ليلي بن علي، زوجته الثانية، التي زجّت بعائلتها في كل شأن تونسي، بما في ذلك كل ما له علاقة بالأعمال والصفقات.

مقله مثل الحبيب بورقيبة، صار بن علي أسير امرأة أخذته إلى الهاوية. في مرحلة معينة كان بورقيبة، أو "المجاهد الأكبر"، أسير وسيلة بن عمار قبل أن يتحول، بعد طلاقه منها وتقدمه في العمر، إلى أسير ابنة أخته سعيدة ساسي...

ما هذه العقدة التونسية التي تأسست بكل من وصل إلى الرئاسة، باستثناء المنصف المرزوقي الذي لم يكن يمتلك أي وزن سياسي من أي نوع، اللهم إلا إذا كان لعب دور الواجهة لحركة النهضة، التي تمثل الإخوان المسلمين بطريقتهم أو باخري، يوفّر لرئيس الجمهورية التونسية وزنا ما ودورا توافيقا على الصعيد الوطني.

في حالات بورقيبة وبن علي والباجي قائد السبسي، كان هناك إصرار على البقاء في السلطة. من حسن الحظ أن ذلك لم يؤد إلى انهيار مؤسسات الدولة كليا. بقيت هذه المؤسسات صامدة وصولا إلى التحدي القائم حاليا الذي ليس معروفا هل ستصمد المؤسسات التونسية في وجهه. هناك خوف على تونس سواء جاء قيس سعيد رئيسا أو فاز نبيل القروي الذي يبيع التونسيين كلاما

الاستقلال. في عهد بورقيبة الذي استمر واحدا وثلاثين عاما وعهد زين العابدين الذي دام أقل بقليل من ربع قرن. لا يمكن تجاهل ما تحقق في هذين العهدين من إيجابيات كثيرة، لكن ما لا يتغاضي عنه هو تلك الفرصة الضائعة في تونس التي انطلق منها "الربيع العربي" الذي لم يكن في نهاية المطاف سوى خريف وضع بورقيبة الأسس لدولة حديثة ومتطورة. استخدم المنطق في كل ما فعله. لم يقتصر دوره على حماية حقوق المرأة والسعي إلى قيام مجتمع مدني حقيقي. لم يتردد في قول ما يجب قوله للحرب وإلى جمال عبدالناصر بالذات عن كيفية التعايش مع الواقع وما هي موازين القوى المتحركة بالعالم. للاسف الشديد انتهى "المجاهد الأكبر" نهاية لا تليق به. حصل ذلك مع زين العابدين بن علي أيضا، الذي شئت أم أبيتا، قدم الكثير إلى تونس، خصوصا في مجال الاقتصاد والتشجيع على قيام طبقة وسطى حقيقية.

تستحق تونس أفضل مما هي عليه الآن. ولكن ما العمل عندما يتبين أن هناك قصورا لدى معظم الذين ترشحوا في انتخابات رئاسة الجمهورية. بلغ القصور مداه البعيد عندما تحدث غير مرشح عن ضرورة إعادة العلاقات مع النظام السوري في ظل جهل طبيعة هذا النظام ومسؤوليته عن قتل مئات الآلاف السوريين. الأخطر من ذلك أن قلة من الذين كانوا مرشحين للرئاسة كانت تعرف طبيعة النظام السوري ومدى ارتباطه العضوي بإيران التي ليس لديها ما تستثمر به غير سلاح إثارة الفرائز المذهبية.

والأنا حيا مشهد إعلامي متروك للتحللات الفورية والمطوعة لخدمة الأغراض السياسية والانتخابية والمالية. فإن غشاوة كبرى تسود المشهد السياسي والانتخابي كثيرا ما ترتد على شكل منكمات إعلامية بين لجوء زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية في الرابع عشر من كانون الثاني - يناير 2011. ماذا إذا تبين أن قيس سعيد ليس سوى واجهة أخرى للنهضة... وماذا إذا تبين أن نبيل القروي لا يمتلك أي علاقة بالسياسة، بل هو مجرد رجل أعمال وإعلام لديه بضاعة يريد الترويج لها...

هناك بالفعل ما يدعو إلى الخوف على تونس بعد دخولها المجهول في غياب شخصية وطنية جامعة قادرة على التحكم بمركب الدولة وأخذها إلى شاطئ الأمان.

السياسية الكبرى دخلت الاستحقاق الانتخابي مبعثرة ومتناحرة، بل لأن تغييرا في المزاج الاقتراعي وتحويرا في مستوى الرزية الانتخابية لدى الناخب حصلنا وسيستمران معه إلى حين استكمال الانتخابات العامة.

وبعيدا أيضا عن المقولة الدوغمانية الممتلئة في خطاب نهايات الأحزاب السياسية، والتي تعبر عن قصور معرفي لدى قائمها، وعن دوافع مريبة انتخابية من وراء الترويج لها، فإن عناوين



## تونس: الكيانات الانتخابية الوظيفية

أمين بن مسعود  
كاتب ومحلل سياسي  
تونسي

على مدى أكثر من أسبوع من إعلان نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية، لا يزال جزء كبير من الجدل السياسي والإعلامي يدور حول طبيعة التصويت الذي جرى في 15 سبتمبر الجاري، والذي أوصل إلى الدور الثاني شخصية أكاديمية مستقلة ممثلة في قيس سعيد ونبيل القروي القابع وراء قضبان السجن بسبب الاشتباه في بعض التهم.

الجدل المحتدم حاليا، حزبيا وسياسيا، فشل إلى حد اللحظة في تقديم شبه إجابات مقنعة عن أسباب السقوط الحزلي لمرشحي المعارضة الكلاسيكية والتاريخية، وعن فشل حركة النهضة في الوصول إلى الدور الثاني وتأخرها عن المرشح الثاني بنحو 100 ألف صوت، وعن صعود المفاجئ للوجوه المستقلة عن الأحزاب على غرار الصافي سعيد وسيف الدين مخلوف وقيس سعيد، وتلك التي لها ارتباط ضعيف بالأحزاب على غرار لطفي المراهي ونبيل القروي، مقابل الخروج المدوي لمرشحي الحكومة والنظام القديم المتجدد.

ولأننا حيا مشهد إعلامي متروك للتحللات الفورية والمطوعة لخدمة الأغراض السياسية والانتخابية والمالية. فإن غشاوة كبرى تسود المشهد السياسي والانتخابي كثيرا ما ترتد على شكل منكمات إعلامية بين لجوء زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية في الرابع عشر من كانون الثاني - يناير 2011. ماذا إذا تبين أن قيس سعيد ليس سوى واجهة أخرى للنهضة... وماذا إذا تبين أن نبيل القروي لا يمتلك أي علاقة بالسياسة، بل هو مجرد رجل أعمال وإعلام لديه بضاعة يريد الترويج لها...

هناك بالفعل ما يدعو إلى الخوف على تونس بعد دخولها المجهول في غياب شخصية وطنية جامعة قادرة على التحكم بمركب الدولة وأخذها إلى شاطئ الأمان.

السياسية الكبرى دخلت الاستحقاق الانتخابي مبعثرة ومتناحرة، بل لأن تغييرا في المزاج الاقتراعي وتحويرا في مستوى الرزية الانتخابية لدى الناخب حصلنا وسيستمران معه إلى حين استكمال الانتخابات العامة.

وبعيدا أيضا عن المقولة الدوغمانية الممتلئة في خطاب نهايات الأحزاب السياسية، والتي تعبر عن قصور معرفي لدى قائمها، وعن دوافع مريبة انتخابية من وراء الترويج لها، فإن عناوين

الانتخابات العامة لن تخرج عن ثلاثية تلازمية قائمة على المساحات الرمزية الفارغة، والاقتراع الاحتجاجي، وبيروز الكيان الانتخابي الخدماتي.

على مدى 4 سنوات اندفع المشهد السياسي والجمعياتي التونسي في سياق حقوقي مهم، عناوينه البارزة تاتيح المدونة الحقوقية من حرية المثليين إلى المساواة في الميراث، ومنه إلى الأقليات الجنسية واللغوية، وهي قضايا حساسة تثير بطبيعتها التحفظ ضمن مجتمع لا يزال يؤمن بمؤسسة العائلة.

الإشكال في التعاطي مع هذه المسائل العميقة، أنّ التعامل معها من قبل الكثير من الأحزاب السياسية والنخبة الحداثية تم باندفاعة مطلقة لم تستوعب مؤسسة العائلة في قضايا المثليين والثقافة الوطنية في قضايا الأقليات، ولم تستحضر حضور الدين في قضايا من قبيل المساواة في الميراث.

فإن يتجاوز مصير العائلة خلال الحديث عن حقوق المثليين، أو أن يتم اللجوء إلى لائكية الدولة لتبرير الحديث عن مشروع المساواة في الميراث، وأن يُفقد على الثقافة الوطنية والتاريخية للشعب ضمن الانتصار إلى حقوق الأقليات، هي بمثابة انزلاقات رمزية، لا فقط لأن الحرية قوامها المسؤولية الفردية والجماعية، بل أيضا لأن المجتمعات تتقدم ضمن مسارات التعرف لذاتها.

وبغض النظر عن مشروعية المطالبات وشرعية الحقوق، فإن الخطاب الذي احتواها لم يكن مستوعبا لطبيعة المجتمع، وخلق أسئلة هوياتية أكثر من الإجابات التي قدمها.

وهو ما ولد مساحات رمزية فارغة في خطاب الحداثة، الأمر الذي وظفه بشكل جيد ونكي قيس سعيد ولطفي المراهي والصافي سعيد ومخلوف، حيث ركزوا خطابهم على العائلة والثقافة الوطنية والسيادة، مع إشارتهم إلى أن القضايا التنموية والاقتصادية

عندما يصير تشكيل الأحزاب  
مرتبطا فقط بالاستحقاقات  
الانتخابية، وعندما يصير  
العمل اليومي متخفيا وراء  
جمعيات تؤدي أعمال  
خدماتية، عندها نكون حيا  
أشكال جديدة في التنظم  
السياسي يمكن تسميتها  
الأحزاب الانتخابية المؤقتة

والاجتماعية تستحق الأولوية من حيث النقاش والتطرح على هذه المسائل.

بهذا التأسيس يُمكننا جزئيا فهم الأسباب التي جعلت جزءا كبيرا من التصويت يذهب إلى التيار المحافظ الذي لم يتطخ بادران السلطة على غرار حركة النهضة.

أو هكذا يتقاطع السبب الثاني من التصويت والكامن في الاقتراع الاحتجاجي والاحتجاجي، مع السبب الثالث المتمثل في نشأة الكيانات السياسية الانتخابية

الاحتجاج من أداء الطبقة السياسية ككل، مع الحاجة التنموية والاجتماعية لشريحة واسعة من المجتمع التونسي الذي وجد في الكيانات الانتخابية الجديدة ضالته، والكامنة في القليل من الأيديولوجيا والحد الأدنى من الخدمة الاجتماعية. من الواضح أننا حيا شكل جديد من التنظيمات السياسية في البلاد، قائمة على مسار يبدأ من العمل الجمعياتي ويمر عبر الإعلام والتسويق المكثف، وينتهي إلى المارب الانتخابية.

تُبنى هذه الأشكال الجديدة في العمل السياسي، لا على المشاريع الفكرية الكبرى وعلى طرح البدائل الخدماتي المباشر والتكثيف الإعلامي أو الاتصالي، وتكوين صورة القرب من المجتمع مع تصويب دائم على الدولة واتهامها بالتقصير.

وعندما يصير تشكيل الأحزاب مرتبطا فقط بالاستحقاقات الانتخابية، وعندما يصير العمل اليومي متخفيا وراء منظمات وجمعيات تؤدي أعمالا خدماتية، وعندما تكون صورة الرئيس أو رئيس الحكومة متوقفة على بث تلفزيوني خارج القانون أو بث على صفحات فيسبوك خارج المنطق، فعندها نكون حيا أشكال جديدة في التنظم السياسي يمكن تسميتها الأحزاب الانتخابية المؤقتة.

أكثر السيناريوهات إثارة للتوحيش، أن تصل هذه الأحزاب الانتخابية الوظيفية إلى مجلس نواب الشعب، وأن تكون كتلة برلمانية معتبرة، في ظل برلمان تؤكده كافة المؤشرات أنه سيكون كسفينة نوح في

التشرذم، وقد يعرف صعود قوى تشريعية سلفية، وعندما تجتمع القصورية بالشعبوية نكون قد مررنا من حكم الهوة إلى الهاوية.

نوح في التشرذم، وقد يعرف صعود قوى تشريعية سلفية، وعندما تجتمع القصورية بالشعبوية نكون قد مررنا من حكم الهوة إلى الهاوية.

